

بسم الله الرحمن الرحيم

قراءة لكتاب العين بصيرة... وفكر كاتبه علي الكواري*

للكاتبة: شمة الكواري**



هذا العمل، هو عبارة عن قراءة تحليلية لكتاب: "العين بصيرة.. مثلث التجاهل: النفط والتنمية والديمقراطية"، لصاحبه علي خليفة الكواري، وستقوم الكاتبة في هذا العرض بقراءة عالمة وقراءة فاعلة له، للتعرف على فكر صاحبه.

وتتضمن القراءة العالمة، وضع خريطة عامة لتحليل ثلاث مقالات مختارة: المقال الأول، بعنوان: "توصيف العلاقة بين السلطة والمجتمع، وسبل تصحيحها"، أما الثاني فهو: "توصيف الخلل السكاني وسبل إصلاحه"، وأخيراً المقال الثالث، وهو: "إصلاح جذري من الداخل في أقطار مجلس التعاون". ثم يتم تحليل سياق اللغة، وسياق الفكرة، لسائر أقسام الكتاب، وفيما يلي، شرح للخريطة العامة، للمقالات الثلاثة المختارة.

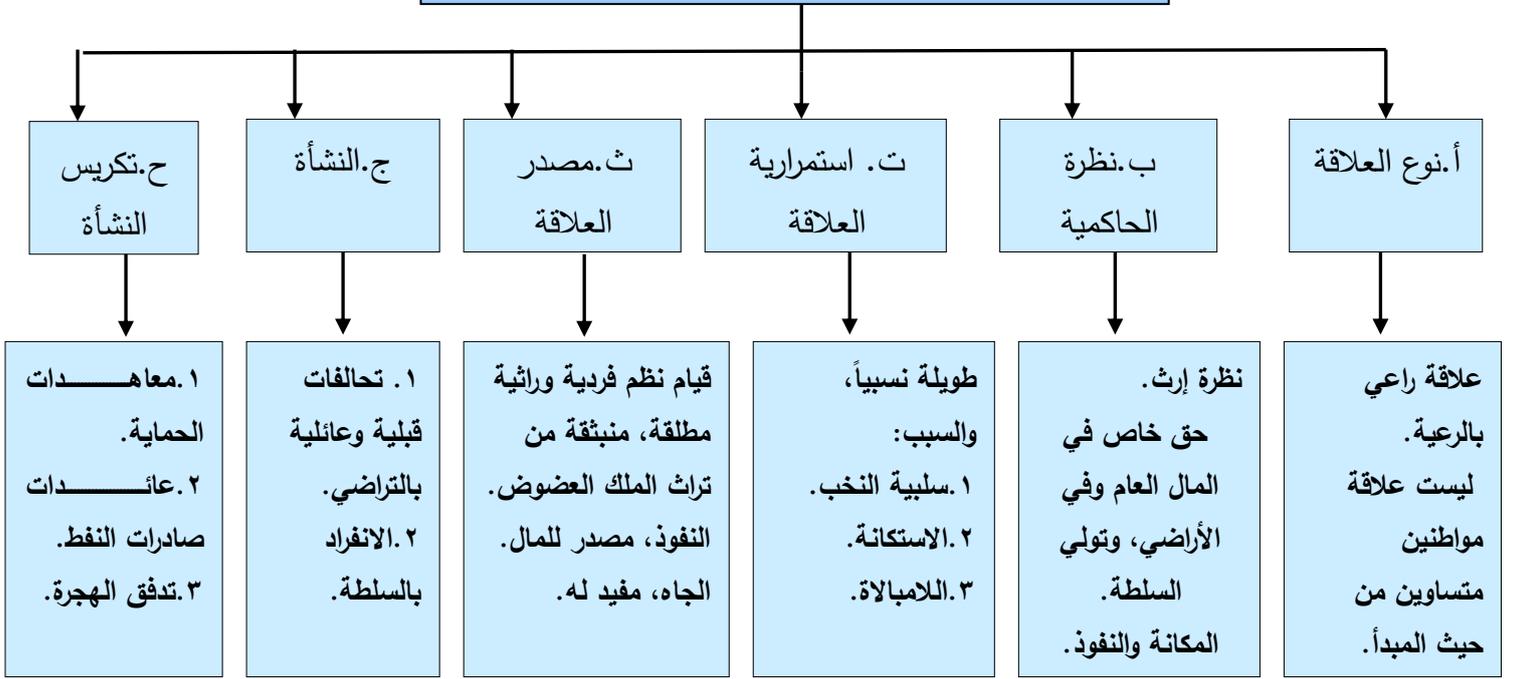
أولاً: الخريطة العامة

أ. الخريطة العامة لتحليل المقال الأول، توصيف العلاقة بين السلطة والمجتمع، وسبل تصحيحها: يتم من خلالها، توصيف العلاقة بين السلطة والمجتمع، من خلال تحديد نوع العلاقة بينهما، ونظرة الحاكمة، وتحديد لمدى طول العلاقة وأسباب استمرارها، وبيان مصدرها، ونشأتها، وتطورها وتكريسها.

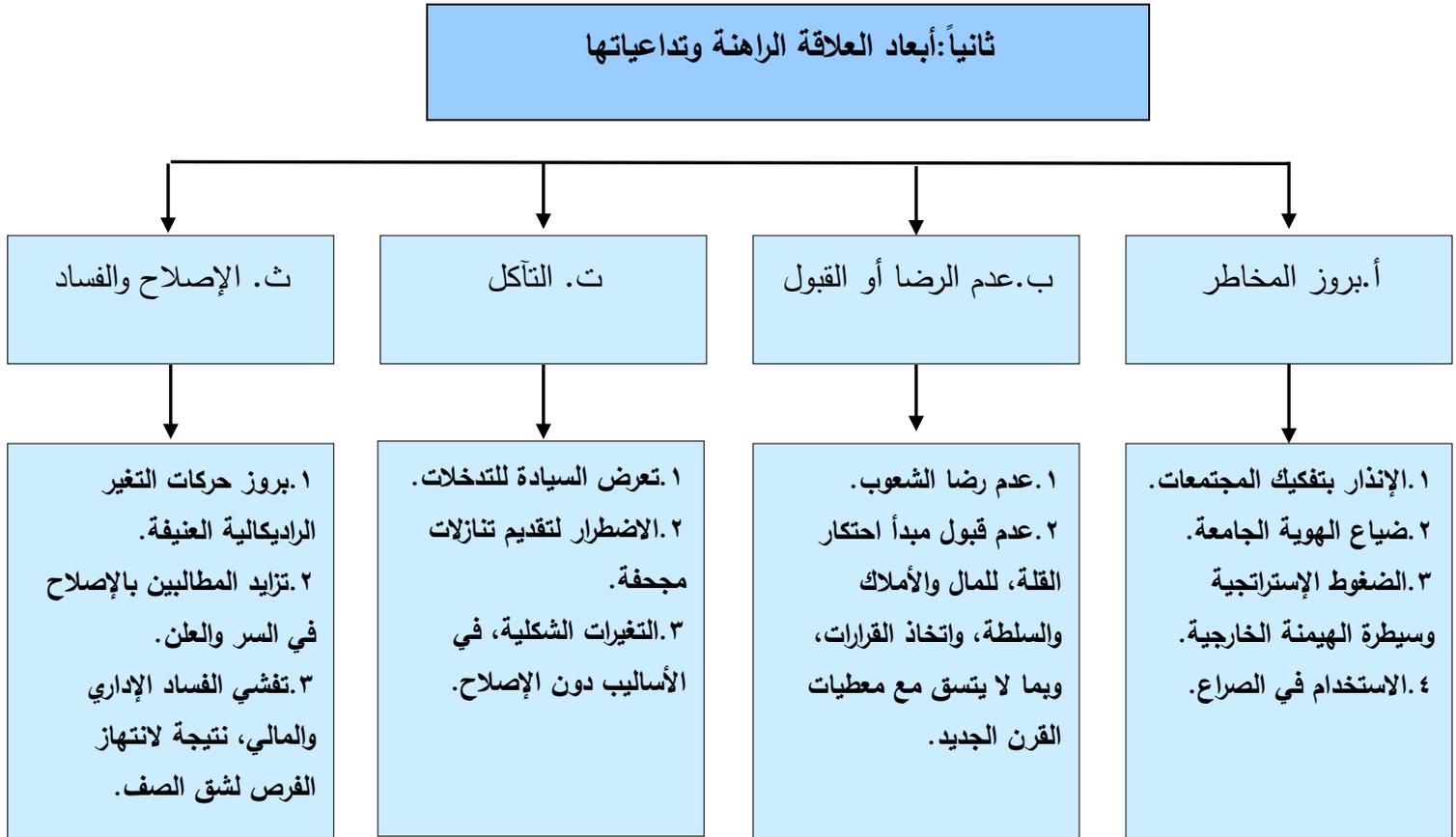
* علي خليفة الكواري، العين بصيرة...، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١١

** شمة شاهين بن صالح الكواري، قدم العرض في الأساس كجزء من مقرر العدالة الاجتماعية والنظام الديمقراطي في الإسلام، لنيل ماجستير السياسات العامة في الإسلام، كلية الدراسات الإسلامية، مؤسسة قطر (صيف ٢٠١١).

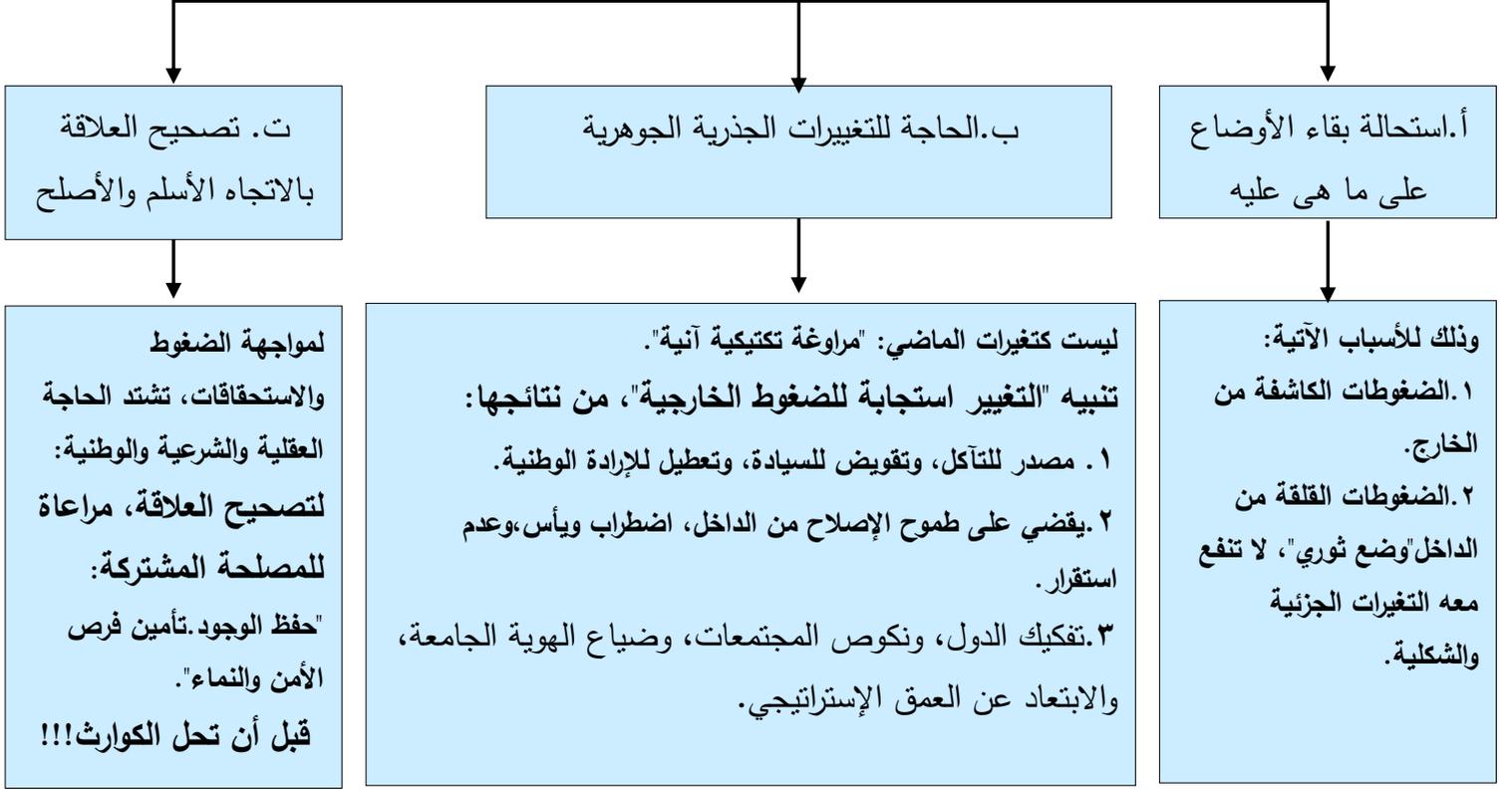
أولاً: توصيف العلاقة بين السلطة والمجتمع



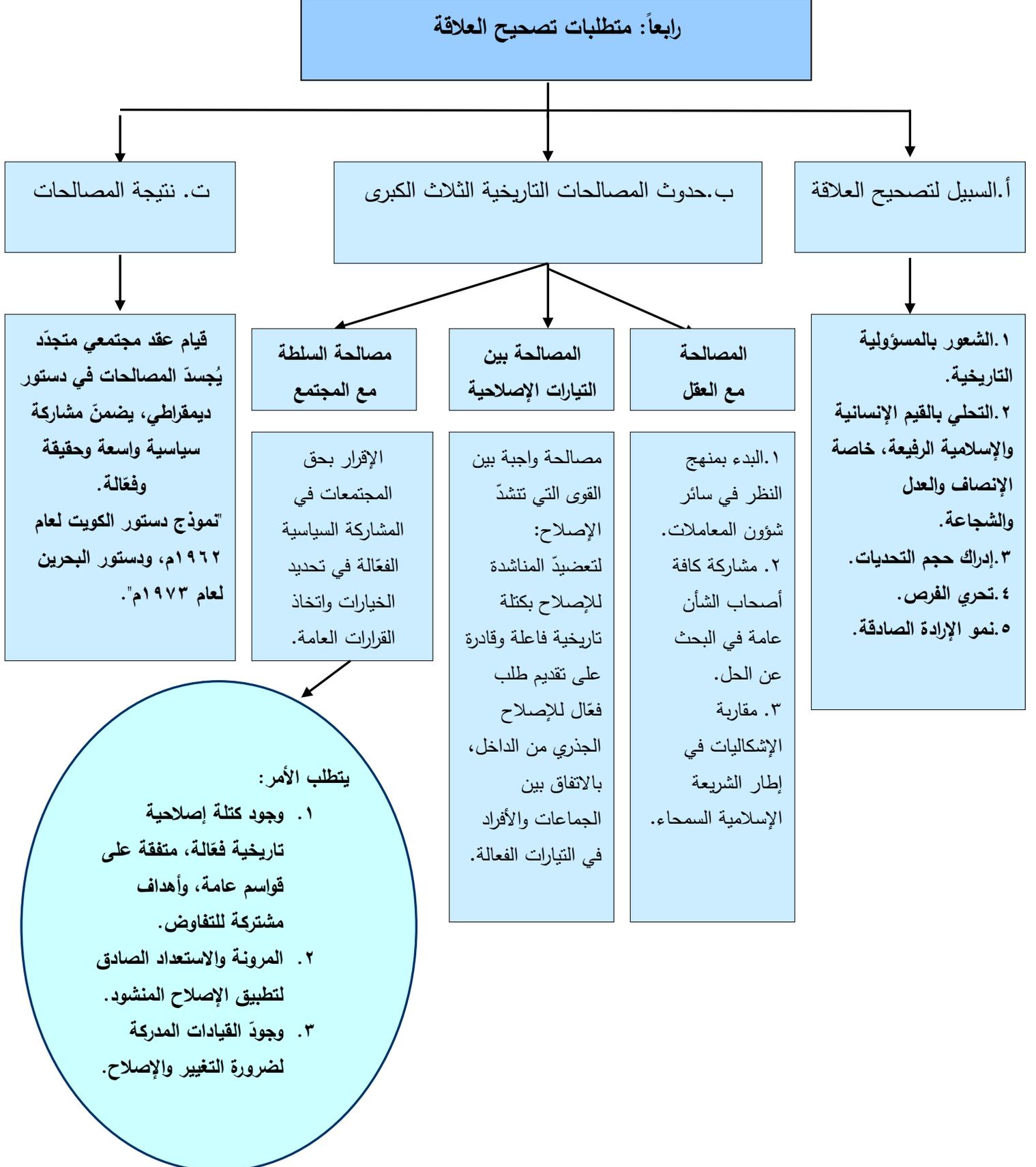
على المستوى الآخر، يتم في ذات السياق، تحليل أبعاد العلاقة الراهنة وتداعياتها، بالتأكيد على عدد من النقاط الهامة، ومنها: بروز المخاطر، والحالة السائدة من عدم الرضا، بل وحتى القبول وتدخل معطيات العصر في تحديد هذا الشأن. والتآكل الذي بدأ ينخر كالسوس، وكذا ظهور الحركات الإصلاحية، وعلى نقيضها تفشي ظاهرة الفساد.



ثالثاً: أهمية وإمكانية تصحيح العلاقة

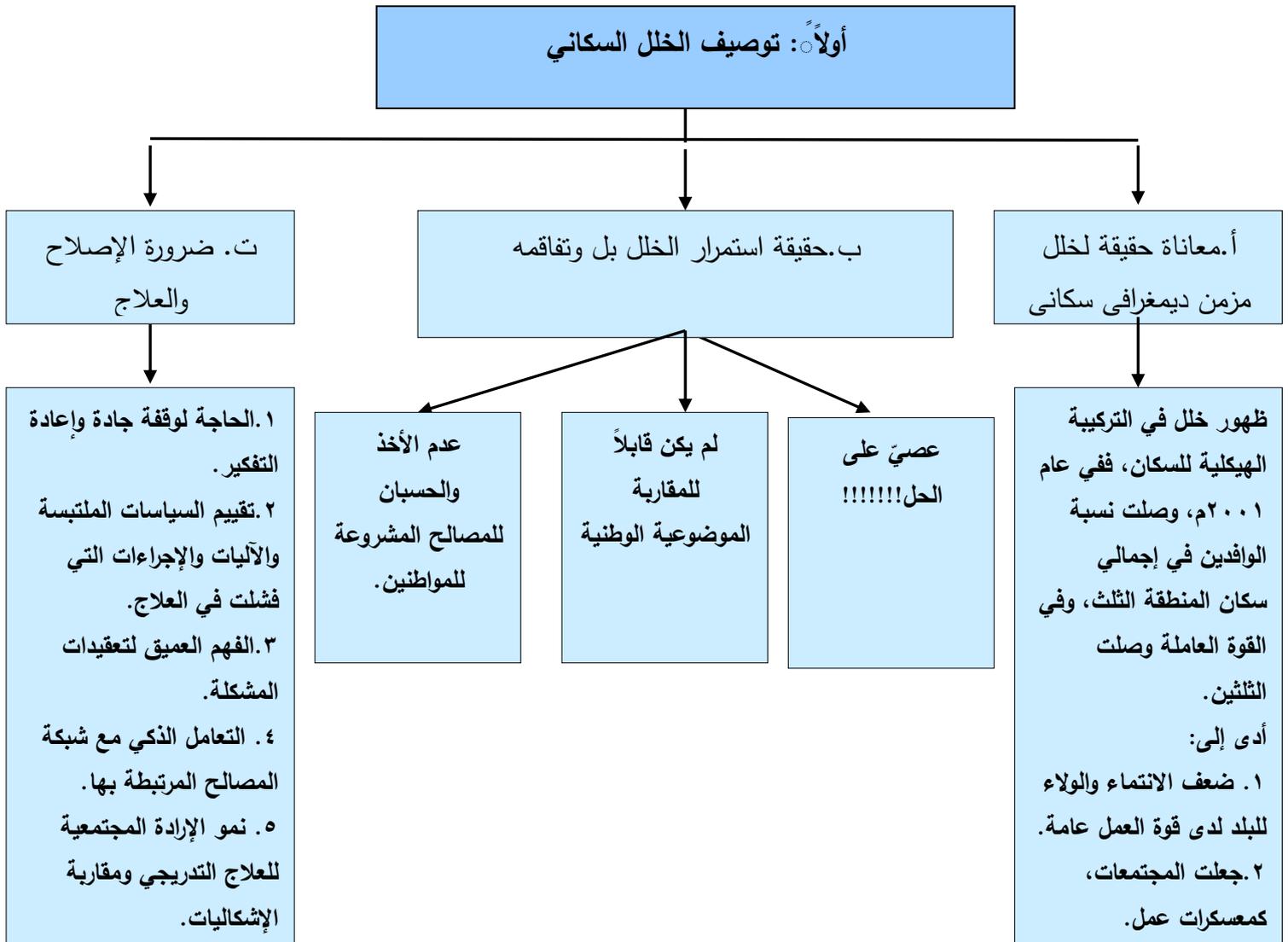


من الملفت للنظر، أن الكاتب قد نظرَ لمتطلبات تصحيح العلاقة بين السلطة والمجتمع، ببيان السبيل لتصحيح العلاقة، وأنواع المصالحات الواجبة الملحة، والتي صنفها في ثلاثة أنواع، وأخيراً زفَ إلينا البشري بالنتيجة المتوقعة لهذه المصالحات، وذلك بحسب التالي:

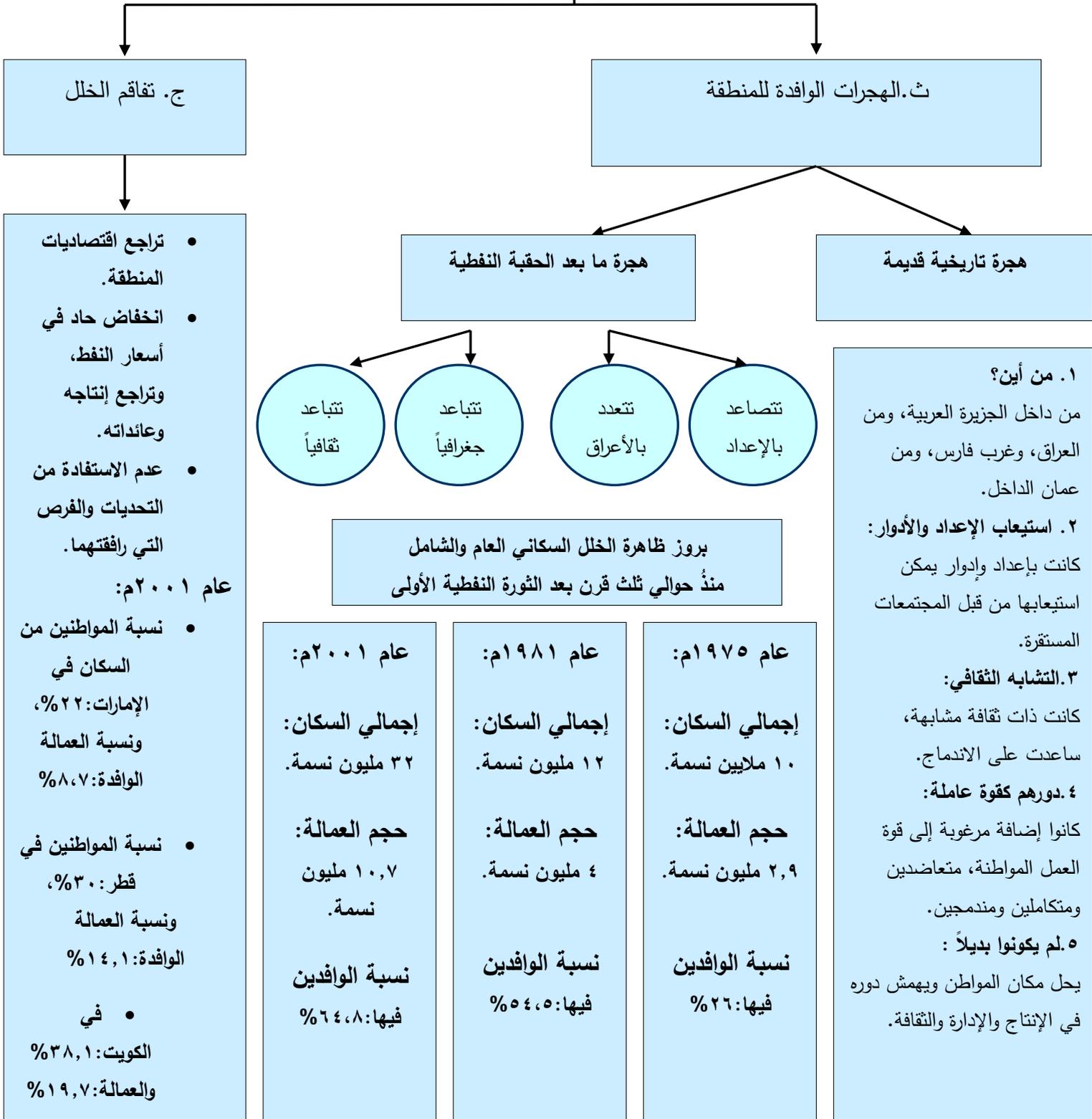


ب. الخريطة العامة لتحليل مقال، "توصيف الخلل السكاني، وسبل إصلاحه"، وهو أحد المقالات المختارة، في ضوء قراءة تحليلية من كتاب العين بصيرة، وفي هذا المقال بالذات، والذي يعتبر أحد الخللين الهيكليين المزمينين والمطلوب مواجهتهما، كما أوضح الكاتب نفسه في المقدمة، بينما يعتبر المقال المختار الأول هو الخلل الهيكلي المزمين الآخر.

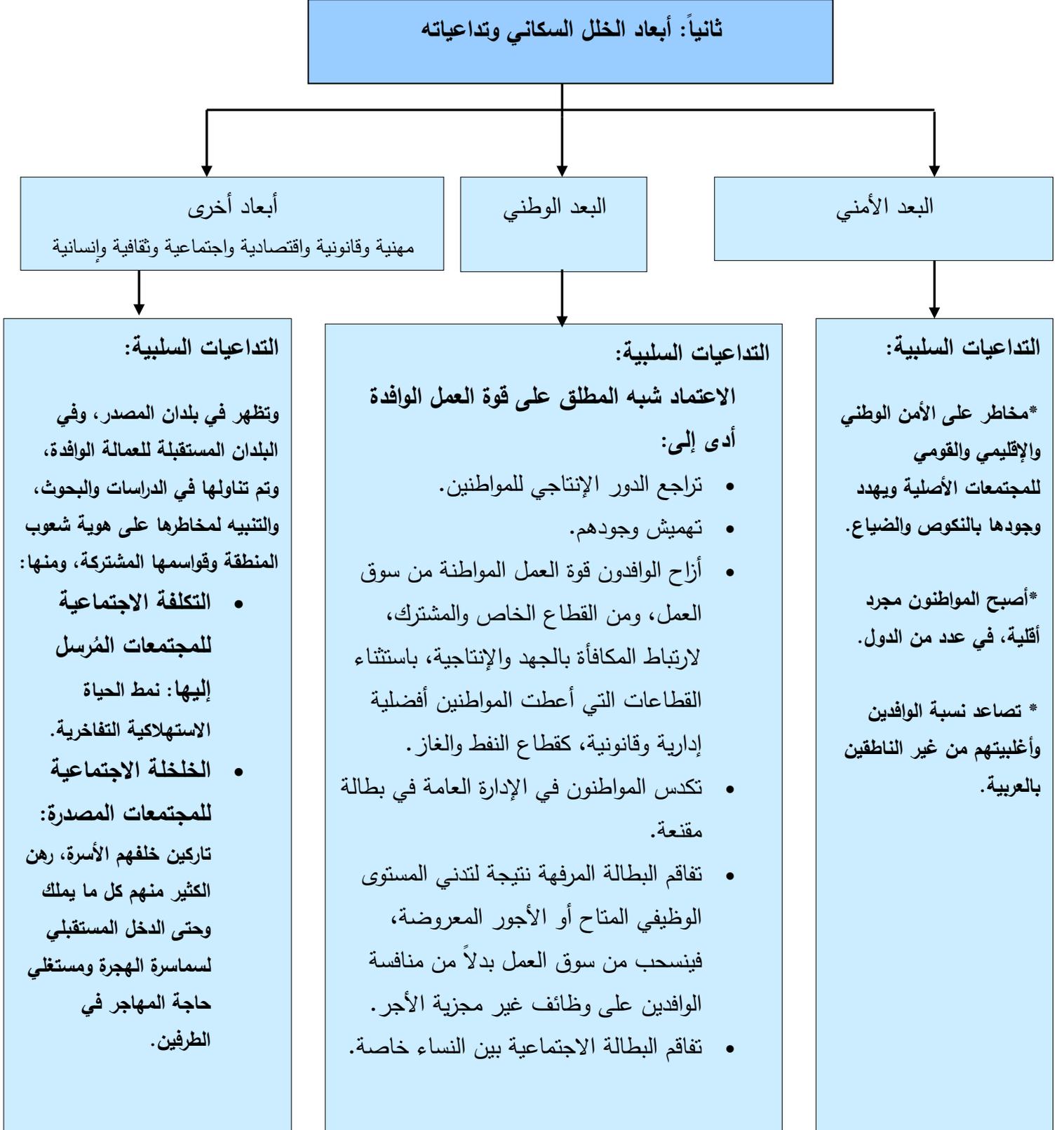
ونتوقف في هذه القراءة التحليلية، مع الكاتب فيظهر لنا، كواحد من أبناء المنطقة من فئة أصحاب العين البصيرة واليد القصيرة، ممن وصف وأوسع هذا الموضوع الخطير بحثاً ودراسة، فكروا تبصير مُتخذي القرارات ومحدّدي الخيارات العامة، محذراً ومنبهاً لخطورة تفاقمها المتزايد عاماً بعد عام، وبما أدى إلى الاستقلال عن تأثير المواطن في سيرّ النشاطات العامة، وتهميش دوره في الإنتاج وفي عملية اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات العامة وفي المجتمع بشكلٍ عام، أما في بيانه لسبل الإصلاح نجده يدعو لإسترداد المواطنون دورهم الإنتاجي والسياسي، باعتبارهم التيار الرئيسي في المجتمع، وذلك على النحو التالي:



تابع: توصيف الخلل السكاني



المفارقة الملفتة للنظر، أن ملامح أبعاد الخلل السكاني وتداعياته الخطيرة، كانت محل دراسة الكاتب، بالنحو التالي:



بالطبع، كان لذكره الأهمية الإستراتيجية لتصحيح الخلل السكاني، باعتباره حجر الزاوية الرئيسي في أجندة كل إصلاح جذري، مع توضيح لأشكال التغيير في التجمعات السكانية، ما يعزّز من أهمية الدراسة، ويؤكد صحتها، كما هو مبين:

ثالثاً: الأهمية الإستراتيجية لتصحيح الخلل السكاني

تغيّر شكل التجمعات السكانية

- لا يُشكّل كل السكان مجتمعاً، فلا تتمتع التجمعات السكانية بخصائص المجتمع المرتكز على أسرٍ طبيعية، تتكاثر بالتزاوج والتوالد، وتتقارب فيه نسب الإناث والذكور في الهرم الطبيعي للسكان، وتتوفر فيه حياة اجتماعية مشتركة ونظم تربية وتعليم وتنشئة اجتماعية.
- الافتقار إلى الثقافة الجامعة والقواسم الوطنية المشتركة لاختلاف مصادر الثقافة واختلاف المصالح، وتباين التقاليد والأعراف والقيم.
- الافتقار إلى خاصية ارتباط مصير الأفراد وجماعات السكان، فكل جالية مرتبطة مصيرياً بالمجتمع الذي قدمت منه، وليس الذي وفدت إليه.

حجر الزاوية في أجندة كل إصلاح جاد

- لإيقاف مسار ضياع مجتمعات المنطقة الأصلية، بعد خلخلتها وشلّ قدرة المواطنين فيها وأضعاف قدراتهم الجماعية على تقرير مصيرهم والدفاع عن مصالحهم المشروعة وتأمين مستقبلهم.
- تفككت المجتمعات الأصلية نتيجة:
 ١. تحول المجتمعات لمعسكرات عمل: نتيجة تدفق الهجرة والاعتماد على قوة العمل الوافدة، وبالتالي تراجع دور المواطنين السياسي والإنتاجي، حتى أصبحت المجتمعات أقرب إلى معسكرات عمل، منها إلى المجتمع بالمفهوم العلمي للمجتمع.
 ٢. فقدان النسق الاجتماعي، وشلّ قدرة الضبط الاجتماعي: فليس المواطنون وحدهم كل المجتمع، نتيجة عدم قدرة الجماعة المواطنة على توفير الحد الأدنى من الاعتماد المتبادل على نفسها، بسبب تهميش الوافدين لدور المواطنين وإعاقة تفاعلهم الإيجابي على المستوى الإنتاجي والثقافي والسياسي.

أخيراً، وليس آخراً، فإن لمتطلبات الإصلاح أسبابها وأهدافها، وإجراءاتها العملية الواجب اتخاذها، وكما هو موضح:

رابعاً: متطلبات إصلاح الخلل السكاني

الأهداف:

١. أن يصبح المواطنون أغلبية آمنة وفاعلة ذات دور رئيسي في المجتمع في المدى المتوسط (٥-١٠) سنوات.
٢. أن يصبح المواطنون أغلبية متزايدة تعتمد عليها قوة العمل، النسبة الآمنة للوافدين لا تتعدى ١٠% من السكان، و ٢٠% في قوة العمل، في المدى البعيد (١٠-٢٠) سنة.

الأسباب:

١. تُعتبر النسب المقترحة من أعلى النسب في العالم حتى في الدول المؤسسة على الهجرة.
٢. أهمية استقرار نسبة المهاجرين، لأن لكل هجرة أثر على البطالة، والاندماج الوطني.
٣. تحديد القدرة على الاستيعاب والاندماج، وتحديد عدد المهاجرين ونوعيتهم المهنية ومتطلباتهم الثقافية.

الإجراء:

١. تنمية حد أدنى من الإرادة المجتمعية وتوفير القدرة التنفيذية، لمواجهة الخلل السكاني المزمّن، وإدراك خطورته على الحاضر والمستقبل. يتأكد من وجودها بوضع خطة مرحلية انتقالية، تركز على إستراتيجيتين في المدى البعيد (١٠-٢٠) سنة:
 - السيطرة على آلية تدفق قوة العمل الوافدة.
 - إعادة الاعتبار لدور المواطنين "التيار الرئيسي وعماد قوة العمل".
٢. تعاون الأجهزة التنفيذية المسئولة عن السياسة السكانية وعن الهجرة واستقدام العمالة وتوطين الوظائف، من أجل العمل على بلورة إرادة سياسية.
٣. توظيف عدد من السياسات والاستراتيجيات الوطنية لمواجهة الخلل السكاني، في المرحلة الانتقالية، وهي:
 - إستراتيجية تعبئة كامل قوة العمل الوطنية.
 - إستراتيجية تقليل احتياجات البلد من القوى العاملة.
 - إستراتيجية الإحلال.
 - تبني سياسة التعويض المرحلي.

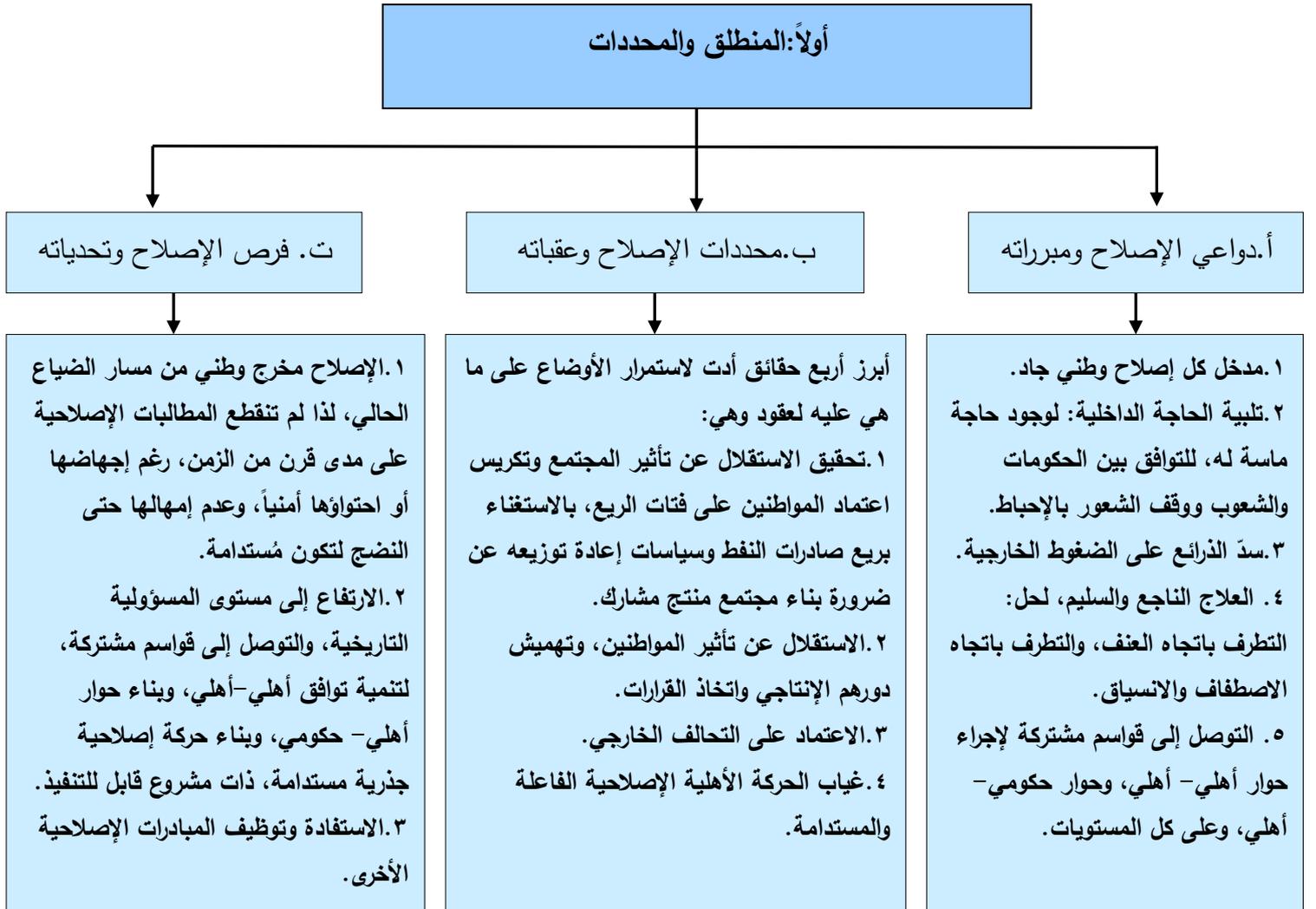
قبل إتباع الاستراتيجيات يجب مراعاة العوامل السبعة التالية:

١. الحد من الإنفاق الاستهلاكي والسيطرة على حجم الإنفاق العام والخاص.
٢. إحكام قيود الهجرة والاستقدام.
٣. إتباع سياسة التوطين في حدود الاستيعاب والقدرة على الإدماج والإدماج الحقيقي بعيد المدى.
٤. تنمية الحوافز والرداع الذاتي، لدى صاحب العمل والمواطنين والوافدين للانسجام.
٥. توظيف التقنية والاتجاه للنشاطات الإنتاجية والخدمية، والاعتماد على التعليم والتدريب والتطوير.
٦. رفع مستوى المهارة والمسؤولية.
٧. إيجاد أداة مركزية لتنسيق ومتابعة السياسة السكانية.

ت. الخريطة العامة لتحليل مقال، "إصلاح جذري من الداخل في أقطار مجلس التعاون"، وهو ثالث المقالات المختارة، في القراءة التحليلية من كتاب العين بصيرة، والذي نجدهُ يعبرُ من خلاله عن مشروع إصلاح جذري من الداخل، كعملٍ جماعي ومحاولة أهلية في الانتقال من القول إلى الفعل، والذي بدء في منتصف عام ٢٠٠٢م، وتم إعداده من خلال حوارات ودراسات استمرت قرابة عامين، وكخلاصة لمساهماتٍ وحوارات عكست تجارب المشاركين في إعداده ومناقشته، المعبرة عن معاناتهم وطموحهم باستشرافٍ غدٍ أفضل.

وفي بداية عام ٢٠٠٣م، تم تكليف كاتبنا من قبل منتدى التنمية تحضيراً للقاء الخامس والعشرين، لوضع ورقة منهج، بعد تحديد القضايا الإصلاح، وتكليف مختصين ومهتمين بإعداد أوراق عمل.

وفي ضوء قراءة الأوراق والمناقشات والاطلاع على التوصيات والمطالبات وخطط التنمية وأدبيات الإصلاح، تم إعداد هذا المشروع، والذي قام الكاتب بتقسيمه لثلاثة أقسام، أولها: المنطلق والمحددات، وثانيها: أجندة الإصلاح، وآخرها: متطلبات الدعوة، وذلك على النحو التالي:



كما بينَ الكاتب بنود أجندة الإصلاح الجذري، وإطلاقه، كما هو موضح:

ثانياً: أجندة إصلاح جذري من الداخل

ب. إطلاق أجندة الإصلاح

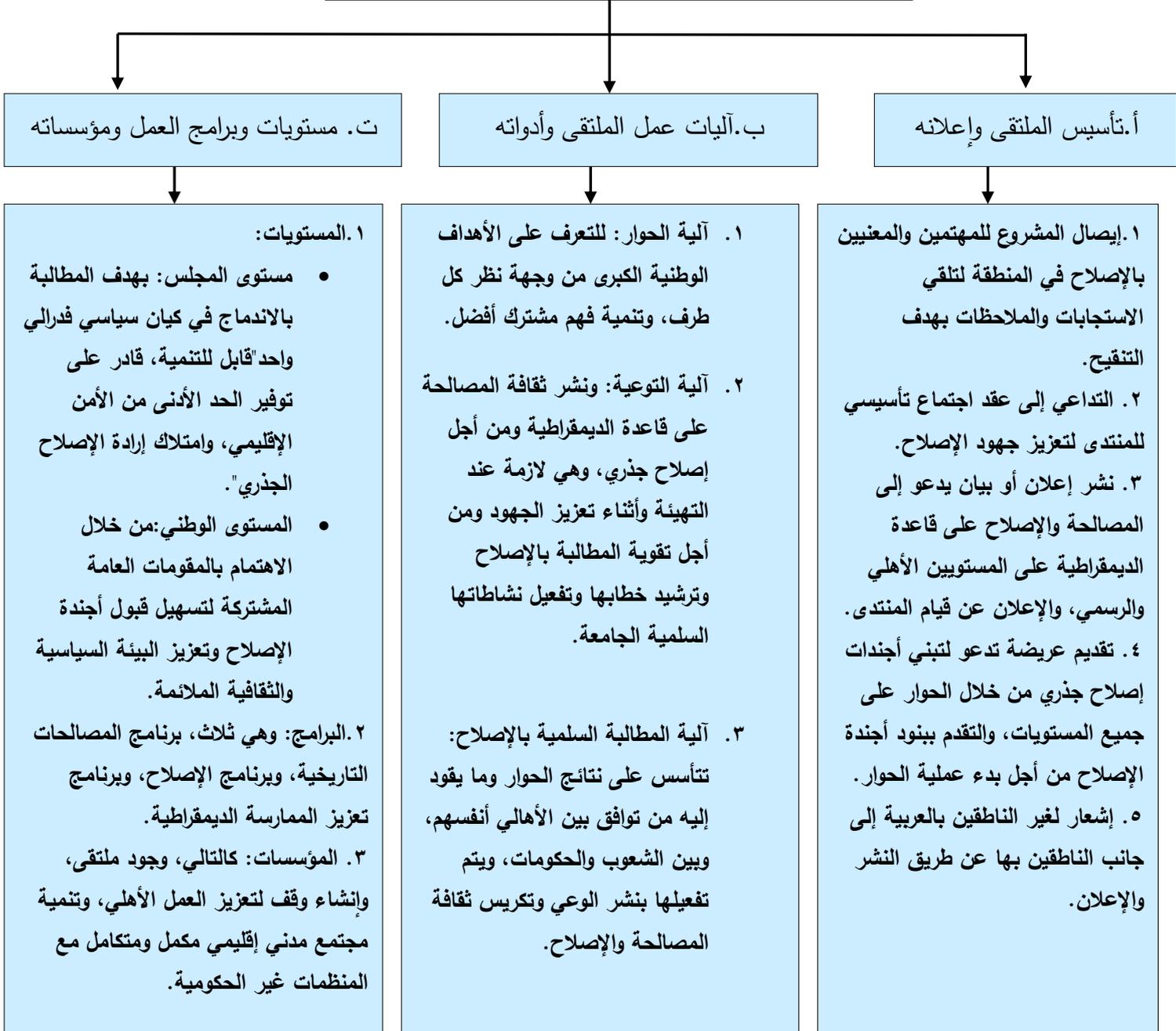
١. تشاور الراغبين والمهتمين بالإصلاح على تأسيس ملتقى أو منتدى لتعزيز جهود الإصلاح مع اختيار المسمى والشكل الإداري المناسب.
 ٢. إيصال مشروع المنتدى أو الملتقى إلى من يمكن إيصاله إليه بشكل مباشر أو من خلال النشر، والتعرف على الاستجابات التي تؤكد الاستعداد للمشاركة الفعالة.
 ٣. المقترحات:
- المسمى: "ملتقى الحوار من أجل المصالحة والإصلاح في أقطار مجلس التعاون"، أو "منتدى المصالحة والإصلاح على قاعدة الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون".
 - الغرض: التوصل إلى قواسم مشتركة بين الراغبين من تيارات الفكر والقوى المؤثرة على العمل الأهلي، بهدف التوافق لتكون أساس مصالحة تاريخية بين الذين ينشدون التغيير، ومن ثم الحوار مع متخذي القرار بهدف التوافق على أجندة إصلاح وطنية تركز على السعي من أجل تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى وتؤدي إلى إقامة أنظمة حكم ديمقراطية باعتبار الديمقراطية هدفاً وطنياً مركزياً، كما أنها وسيلة لتحقيق بقية الأهداف الوطنية الكبرى.
 - المكان: المنطقة.

أ. بنود الأجندة

- وجود قواسم مشتركة وأهداف وطنية كبرى معلنة إقليمية وعامة صالحة لبناء أجندة إصلاح جذري، عُبر عنها أهلياً: من خلال عرائض ومطالب وأدبيات الإصلاح، ورسمياً: من خلال خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية وفي الاتفاقيات والبيانات الإقليمية.
- صياغة القواسم المشتركة والأهداف الوطنية في ستة بنود لأجندة الإصلاح، هي:
 ١. تصحيح العلاقة بين السلطة والمجتمع.
 ٢. تأسيس شبكة أمان اجتماعي.
 ٣. إصلاح الخلل السكاني.
 ٤. إصلاح الخلل الإنتاجي.
 ٥. إصلاح الخلل الأمني.
 ٦. مطالب الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني، ويتطلب تحقيق الحد الأدنى منه البدء بعملية إصلاح وانفتاح سياسي ووضع أسس مشاركة سياسية فعالة في عملية اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات العامة، ووجود ضمانات لحرية التعبير والتنظيم وسيادة حكم القانون.

في ختام المقال، حدثنا الكاتب عن متطلبات الدعوة للمشروع الإصلاح، عبر ثلاث نقاط ، وهي: تأسيس المنتدى وإعلانه، وآليات عمله وأدواته، وأخيراً مستويات وبرامج العمل ومؤسساته، كالتالي:

ثالثاً: متطلبات الدعوة لمشروع الإصلاح



ثانياً: التحليل السياقي للغة

من الملفت للنظر، استخدام الكاتب، منهج البحث العلمي، والذي يتسق بطبيعة الحال مع كونه مفكر وباحث في عدد من الهيئات والمراكز الدولية والجامعات العريقة، ولمعرفة المزيد عن الكاتب بالإمكان النظر إلى السيرة الذاتية في الموقع المرفق^١

ومن المشهود أن الأسلوب المنهجي العلمي، يعدُّ الأفضل من حيث الأدوات المستخدمة في ضوء قراءة للمشاهد والاستدلال والتعميم أو التخصيص ومن ثم التحليل، فالمنهج هو خطوات منظمة يتبعها الباحث أو الدارس في معالجة الموضوعات التي يقوم بدراستها إلى أن يصل إلى نتيجة معينة.

وغني عن البيان اللغة الواضحة والسهلة التي يستخدمها الكاتب، وتميزه بالموضوعية، واعتماده على القواعد العلمية، بالالتزام بالمقاييس الدقيقة، وإدراج الحقائق والوقائع، التي تدعم وجهة نظره، وتميزه بالانفتاح العلمي، والتخلي بالروح العلمية والأدبية العالية، وابتعاده عن التحيز والتطلع دوماً لمعرفة الحقيقة، والابتعاد عن التزمت والتشبث بالرؤية الأحادية، فكثيراً ما وجدته يعرض من خلال دراساته، جهود الآخرين، ولا ينسبها لذاته فقط، وخير شاهدٍ على ذلك مشروع: "إصلاح جذري من الداخل في أقطار مجلس التعاون"، والذي يصفه بقوله: "هو عمل جماعي ومحاولة أهلية للانتقال من القول إلى الفعل".

ثالثاً: السياق التاريخي

ينقسم السياق التاريخي إلى قسمين، وهما:

أ. السياق التاريخي للزمن الذي عاش فيه الكاتب.

ب. السياق التاريخي للكاتب.

أ. السياق التاريخي للزمن الذي عاش فيه الكاتب:

شغلت الأمة منذ قرابة نصف قرن من الزمان، بالعديد من القضايا المصيرية الهامة، وفي صدارتها قضية فلسطين، والوحدة. ومن الملفت للنظر أن زوايا مثلث التجاهل الذي شغل ذهن كاتبنا، فحددت مسيرته وسيرته، وهي النفط، والتنمية، والديمقراطية، هي من أهم القضايا المصيرية الشائكة التي تحدد مصير هذه المنطقة، والتي هي جزء لا يتجزأ من مصير الأمة.

^١ موقع الجماعة العربية للديمقراطية.

www.pdf، سيرة ذاتية_الكواري، arabsfordemocracy.org/uploads/researchers/biographies .

لاسيما أن بداية الانفتاح الذهني والاهتمام بالشأن العام، لكاتبتنا قد بدء في سن مبكرة، "ففي عام ١٩٥٤م، عندما انتقل من الصف الثالث الابتدائي للعمل في شركة نفط قطر، بدأ احتكاكه بنادي عمال النفط في دخان وفتح ذهنه على الحركة العمالية المطلوبة من ناحية، ومن ناحية أخرى بدأ يطلع على المجالات العربية ومنها مجلة الأحد اللبنانية وكتابات رياض طه ومجلات مصرية أخرى مثل المصور وآخر ساعة.

وفي فترة تأسيس الوعي، تشرب الكاتب بالعديد من المشاعر الغنية بالوطنية والقومية السائدة آنذاك، فعلاوة على تصاعد الثورة المصرية والحركة العربية، وبشائر الوحدة بين مصر وسوريا، وصولاً إلى أصداء حرب السويس السائدة، والتي حثته على المشاركة في المظاهرات والتي جاءت من مناطق النفط إلى العاصمة الدوحة. كما كان للثورة الجزائرية اعتباراتها فانشغل في جمع التبرعات، والخطب في المساجد للحث على التبرع. كما أنتخب الكواري نائباً لرئيس نادي العمال في مسيعيد، بعد إن انتقل إليها في مطلع ١٩٥٦م ، بل وشارك في النشاطات الثقافية والاجتماعية التي يقوم بها النادي".

ومن خلال القراءة التحليلية لكتاب: "العين بصيرة"، نجد أنّ كاتبتنا قد ضمته عددٍ من الأوراق والمقالات التي نُشرت منذُ نهاية الثمانينات وحتى مطلع عام ٢٠١١م، والتي جمعها مسار فكري واحد، يعبرُ عن وعيه وسعيه لتنمية فهم مشترك أفضل من أجل إصلاح الأوضاع المتردية على المستوى الوطني والإقليمي والعربي.

ويتضحُ لنا من خلال السياق التاريخي في زمن الكاتب، كيف كان للأحداث والتحويلات الكبرى العربية المصرية في ذلك الزمن، وقعها الإيجابي في تشكيل الخريطة الذهنية للكاتب، ومن هنا نوكدُ أن الكواري قد تمكن من تحديد القضايا المصرية والاستراتيجية الكبرى، التي تحدد المصير والهوية الجامعة، في وقت يعتبر هو الأكثر حرجاً وضعفاً، حيث تجابه الأمة الكثير من التحديات وتمزُّ بها عواصف التغيرات الجذرية، كما تهدر وللأسف العديد من الفرص السانحة لها.

ب.السياق التاريخي للكاتب:

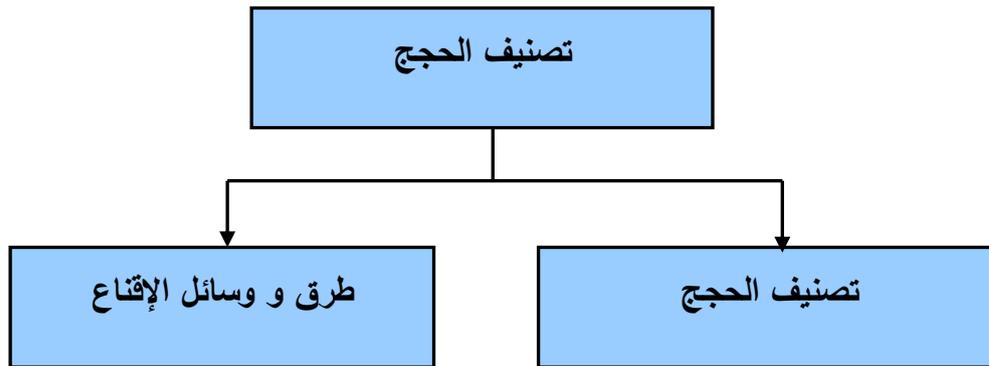
تتميز كتابات الدكتور علي خليفة الكواري بطبيعة خاصة، تحدها ثراء التجربة، والمسار الفكري والعملية الذي آمن به وسار وفقه على مدى أكثر من نصف قرنٍ من الزمان. ومن الملفت للنظر، أن الكواري "قد جمع بين دقة التكوين وسعة الانشغالات، وإستراتيجية القضايا التي تشكل عمق اهتمامه منذ سنوات. فمن طالب حتى السنة الثالثة في كلية الاقتصاد والعلوم

السياسية بجامعة القاهرة ينتقل من مصر مضطراً إلى كلية التجارة (إدارة أعمال) في جامعة دمشق (١٩٦٦)، إلى دكتوراه فلسفة من كلية العلوم الاجتماعية، جامعة درهم Durham ، في المملكة المتحدة (١٩٧٤) يدرس نمط تخصيص عائد النفط في إمارات الخليج العربي (الكويت، البحرين، قطر وأبو ظبي)، ليشغل مناصب عديدة في قطاع النفط في قطر ويعمل في الوقت نفسه أستاذاً مشاركاً ومحاضراً غير متفرغ في علم الاقتصاد في جامعة قطر ومديراً لمشروع دراسات التنمية في الخليج العربي بجامعة قطر سنوات "1977-1982"، أما بين (١٩٧٤-١٩٨٢) فقد تقلد مسؤوليات رفيعة في قطاع النفط داخل بلده وخارجها، بدءاً من مدير لإدارة تسويق النفط إلى نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة القطرية لإنتاج البترول وعضوية مجالس إدارة عدة شركات في قطاع النفط والغاز (١٩٧٦-١٩٨٠) إلى رئيس الوفد القطري أو عضو فيه في اللجان المشتركة للتعاون الاقتصادي مع دول أجنبية أو عربية شقيقة.

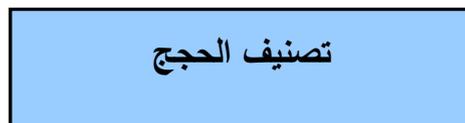
ويكشف لنا السياق التاريخي للكاتب، تأثير الرهانات والإشكاليات الإستراتيجية الراهنة عليه، والتي شكلها وعيه المبكر، بأهمية العديد من القضايا الإستراتيجية ومنها تأثير شكل استغلال المورد النفطي الناضب في التنمية المستدامة المطلوبة، ودور الديمقراطية في تحديد هذا الشكل، والتي ترتب عليها تحمل المسؤوليات العلمية والعملية الكبيرة، والتي ما يزال يضطلعُ بها.

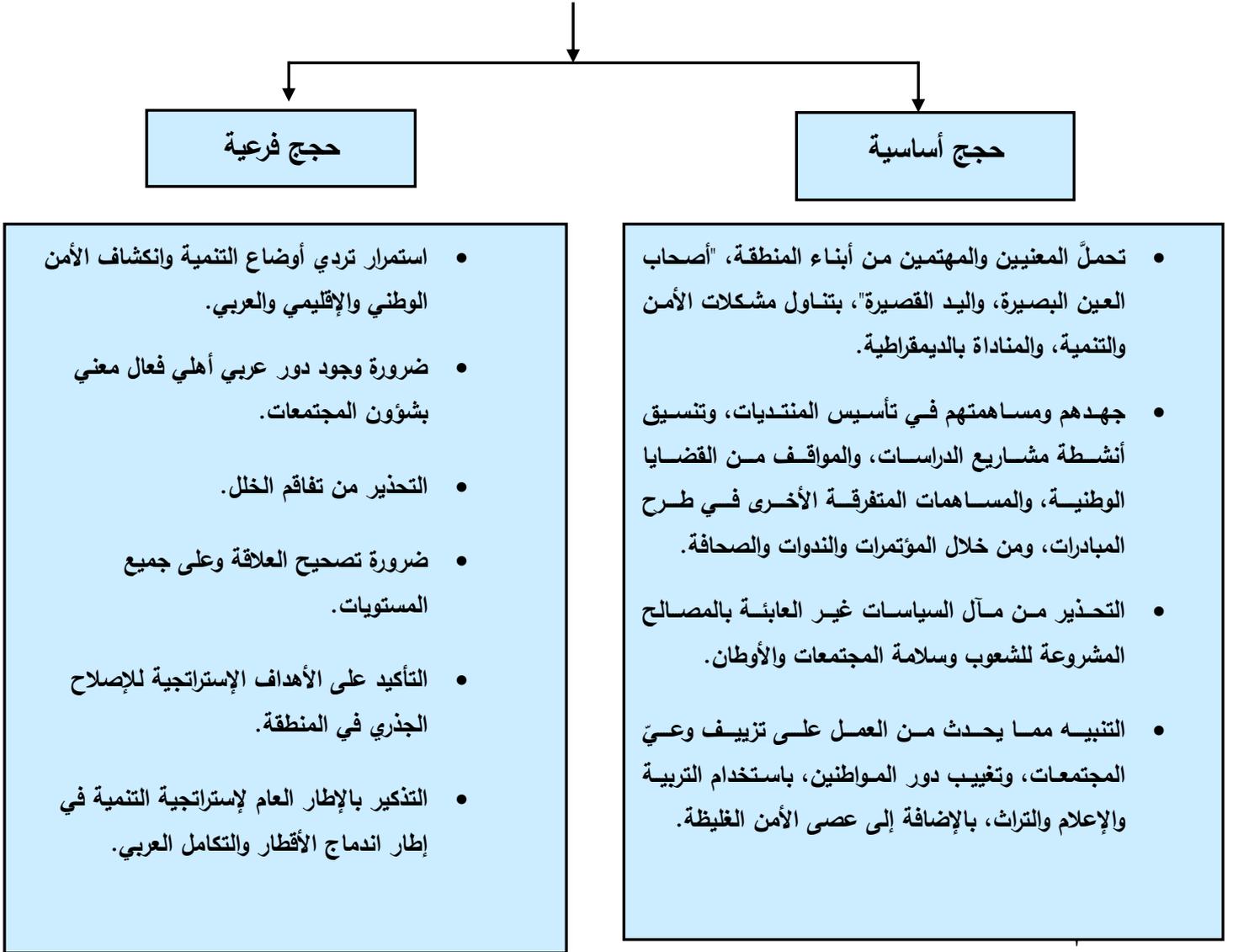
رابعاً: التحليل الحجج

ينقسم هذا التحليل، بدوره إلى قسمين أساسيين، وهما:



أ. تصنيف الحجج: وهما حجتان الأولى أساسية، والثانية فرعية، كالتالي





ب.دلائل الحجج:

١. أسلوب المنهج العلمي ودلائله:

إذا ما توقفنا عند أسلوب المنهج العلمي، الذي وظفه الكواري في أوراقه البحثية، كما أكدنا مسبقاً، فأننا نجد بعض الأمثلة التي تدل عليه، ومن أبرزها المنهج المتبع في عرض الورقة البحثية: "توصيف الخلل السكاني وسبل إصلاح"، فهو يقوم بتحديد المشكلة تحديداً دقيقاً عندما يقوم بتوصيف الخلل، بجمع المعلومات الدقيقة والصحيحة وتوثيقها بالإحصائيات كما هو موضح في الصفحة ٧١، من كتابه، والتنبيه لأبعاده الخطيرة وتداعياته السلبية، في دراسة مقارنة بتحليل الأرقام والبيانات بين الحاضر والماضي، وبالتالي استشراف للمستقبل، يليها وضع

الفروض المقترحة لحل المشكلة، كما لم يغفل اختبار صحة الفروض، والتوصل لنتائج يمكن تعميمها.

٢. استخدام الألفاظ عميقة المعنى والدلالة:

على نفس المنوال، نجدُه في ثنايا ورقته البحثية "آفاق التنمية في أفطار مجلس التعاون"، تطوراً فكرياً عالياً، واستخدام قوي للألفاظ ذات الدلالة والمغزى العميق، فلم يعد يحدثنا عن إدارة التنمية، بأساليبها وأدواتها... الخ، بل توصلَ مع الخبرة العميقة التي اكتسبها من ثراء تجربته إن الحاجة لإرادة التنمية تسبقُ الإدارة.

٣. صفات في الشخصية:

• تطور الوعي الفكري مع تطور الأحداث :

من الوسائل الإقناعية الفعّالة الواضحة في أدبيات واهتمامات الكواري، ما تفرّد به من طرح متواصل ومتسق على مدى نصف قرنٍ من الزمان، فلم تتوقف أدواته أو معرفته والفكرية على فترة من الفترات، بل تطورت وتبلورت مع تطور الأحداث وسرعة التغيرات والمتغيرات.

ففي البداية تشكلّ لديه الوعي السياسي والفكري، والاهتمام العالي بالشأن العام، والطموح الراقي بالأفضل والأكمل على مستوى الوطن الأم، والمستوى الإقليمي والعربي، والذي لا يخلو من بعده الإسلامي، بالطبع، وأن لم يأتي كاتبنا على ذكره - كثيراً أو صراحة-، لكن العقيدة السليمة التي يؤمن بها أنها منزلة بلا شك من الله، هي منطلق روحي يحفُّ فكره بشكلٍ أو بآخر، وليس المقصود هنا تبنيه لتيار محدد، فهو بلا شك، وكما حدث عن نفسه، مستقل، وأظن أن في هذا يكمن الأفضل والأسلم، خاصة مع سرعة تغير المعطيات وسهولة الاتهامات في هذا الزمن.

ولنعد للحديث عن محط اهتماماته الأولى، النفط، والذي كان سوء توزيع عائداته وتبذيرها أحد الأسباب الهامة التي دفعته للعمل العام، فبين كيف أسئ استخدامهم ولم يتم توجيه عائداته للاستثمار وإنما وجه معظمها للاستهلاك والتوزيع غير العادل.

ثم كيف شكلت قضية التنمية بشكل عام وإدارتها بشكل خاص محور اهتمامه في عقد الثمانينيات فقام بالكتابة عن إدارة التنمية وتدرسيها، وإجراء الحوارات في منتدى التنمية وفي مشروع دراسات التنمية الذي قام بتأسيسه في جامعه قطر، وكان مديره، حتى عام ١٩٨٢.

ومازالت اهتماماته، بإدارة التنمية مستمرة، حتى وجدّ أن المفقود هو أرداد التنمية، وليس إدارتها فحسب. وفي بداية التسعينات، أصبحت دراسات الديمقراطية أو بالأصح تفكيك الاستبداد، يستحوذ على جهده، ومن هنا تزايد اهتمامه بالمشاركة السياسية وتحليل قرارات الشأن العام.

نحنُ أذنُ أمامَ باحثٍ لم تتوقف أدواته المعرفية والفكرية على زمنٍ من الأزمان، بل تطورت وتبلورت وتحدثت أولاً بأول مع تطور الأحداث والمتغيرات.

• المسؤولية والمصداقية:

كما تميز كاتبتنا بالمنهج العلمي الأكاديمي، فالمفاضلة الكبرى، أن توجَّ ورقاته البحثية ودراساته الأكاديمية بتحمل دوره التاريخي، كمفكرٍ واعٍ وأستاذٍ أكاديمي ملتزم، فكانت المسؤولية والمصداقية والأمانة منهجه ودينه، ففي كل دراسته البحثية، وفي هذا الكتاب بشكلٍ خاص لكونه محل هذا العرض المتواضع، وخاصة في القسم الأول من الكتاب والذي أطلق عليه اسم المشهد العام، وتحديدًا في ورقته البحثية: "مسيرة مجلس التعاون في مجال الاستثمار"، التي ألقاها ضمن ندوة: "طبيعة ومستقبل الاستثمار في دول مجلس التعاون"، يقسمها بأمانة وصدق من واقع المسؤولية لثلاثة جوانب، أولها: المهمة المركزية للاستثمار في المنطقة، وثانيها: نوعية وكمية الاستثمارات المطلوبة، وثالثها: الإمكانيات المالية المتاحة للاستثمار في ضوء انحسار عائدات النفط، وما كان إتباعه للمنهج العلمي، وما كان تقسيمه لورقته بهذا الشكل إلا تأكيداً على أهمية تحديد وظيفة الاستثمار الفعلي في المنطقة، والإشارة إلى نوعية وكمية الاستثمارات المطلوبة، وليس مجرد عرضٍ للنوايا الطيبة!

نحنُ أذنُ نقرأ كتاباً يتمتع صاحبه بالمبادئ والمواقف الراسخة، ويوظف الإمكانيات والعلم والأدوات لخدمة أبناء المنطقة بغرض توعيتهم بقضاياهم المصيرية الهامة.

• المثابرة والإصرار والعزيمة:

مما لفت نظري كثيراً، اهتمامه المتزايد والمتنامي والحثيث على التحذير من مخاطر الخلل السكاني، والذي اعتبره خلاً مزمناً ومتشابكاً وسريعاً وخطيراً، بل وخطيراً جداً لأنه يهدد بضياع الهوية الجامعة، وتهميش دور المواطنين، وتجميد تفاعلهم إنتاجياً وسياسياً، والأدهى والأمر استبدالهم!!

ولاحظتُ كيف لم يكتفي بتناول هذا الخلل المزمّن، وحجر الزاوية الأساسي في كل عملية إصلاح جذرية حقيقية، في دراسة واحدة فقط، وفي فترة واحدة من الزمان، بل تناوله لفترات وفترات، ولمراتٍ ومراتٍ.

ففي القسم الأول من الكتاب، وهو المشهد العام، نجده ينبه ويحذر، في دراسة: "توصيف الخلل السكاني وسبل إصلاح"، في عام ٢٠٠٤م، وعلى ذات المنوال، وفي نفس العام، نجده يدعو في مشروع: "إصلاح جذري من الداخل في أقطار مجلس التعاون"، والذي كان المشهد السادس من القسم الأول من كتابه، يدعو إلى إصلاح الخلل السكاني، كي يصبح المواطنون تدريجياً أغلبية

مطلقة في السكان ونسبة لا تقل عن ٥٠% من قوة العمل في كل نشاط وكل قطاع من قطاعات الإنتاج في كل دولة، وحتى يسترد المواطنون دورهم الإنتاجي والسياسي باعتبارهم التيار الرئيسي في المجتمع.

ورغم ما أشبعه أصحاب العين البصيرة واليد القصيرة من أبناء المنطقة ومن العرب عامة، في هذه القضية الأمنية الخطيرة، بحثاً ودراسة، مكررين تبصير متخذي القرارات ومحدّدي الخيارات العامة فيها- دون جدوى- بالاستماع إلى التحذيرات وأخذها في الاعتبار، فأنا نجدُ عزيمة المثابرة والإصرار على استمرار التنبيه والتحذير على الخطر المستمر والمتفاقم، فرغم قلة الحيلة يستمر صاحب النية الطيبة بتكرار الطرح، حيثُ يعود ويرفع بلاغاً لمن يهمله الأمر، بالاعتداء على حق المواطن بسبب استمرار خطورة وتفاقم الخلل السكاني. ففي عام ٢٠٠٨م، يطالعنا بمقاله: "الخلل السكاني اعتداء على حق المواطن" " بلاغ إلى من يهمله الأمر"، والذي ضمنه القسم الثاني، من كتابه، والذي سماه وجهات نظر.

ففي هذا البلاغ، ينبه صراحة على أن الخلل السكاني اعتداء على حقوق المواطن في أي بلدٍ كان، وفي دول المنطقة يتم هذا الاعتداء مع سبق الإصرار والترصد، وبعد أن يذكر الحالات في البلاد الأكثر تضرراً من ناحية الخلل السكاني، نجدهُ في النقطة الرابعة، وتحت عنوان: "من ضيع وطن وين الوطن يلقاه"، يكتب بكل حسرة وألم: "في الختام وفي ضوء هذه المعطيات والتداعيات المتوقعة لتفاقم الخلل السكاني: "وجدتُ نفسي محتاراً إلى مَنْ أوجه إليه خطابي هذا. فقد سبق وكتبتُ في الموضوع مراراً منذُ عام ١٩٨١م، حين أصدرتُ كُتيباً بعنوان: "نحو فهم أفضل لسباب الخلل السكاني"، ولكن لا حياة لمن تتادي. فقررتُ أن أتقدم ببلاغ لمن يهمله الأمر، وأشهدُ الله والأجيال القادمة، وأرجو أن لا يُسجل هذا البلاغ ضد مجهول.... وأقول في بلاغي هذا بخطورة ما أكدتهُ الإحصاءات والتصريحات من تدني نسبة المواطنين في إجمالي السكان إلى ١٠% في الإمارات، و ١٦% فقط في قطر، وإلى النصف في البحرين بعد أن كانت قبل عام واحد فقط تساوي الثلثين.... وأطالبُ بسرعة معالجة الخلل السكاني والتصدي لأسبابه المفاجئة إلى جانب أسبابه المزمنة".

أما في مقال: "خاب الرجاء... ودوام الحال من المحال"، فإنه يرثي في موسم الرجاء، فقدان الإرادة السياسية لدى متخذي القرارات المصيرية، ويخبرنا كيف درج أصحاب النية الطيبة، من قليلي الحيلة، المدركين لضرورات الإصلاح، والواقين من إمكانية التحقيق في حال توفر الإرادة

السياسية، كيف درجواً على بثّ الهموم والتعبير عن المخاوف وطرح الأمنيات عبر الوسائل المتاحة، ولكن بلا فائدة.

وفيه يستمر في التنبيه والتحذير من حقٍ يُراد به باطلاً، فهو يتنبأ باحتمالٍ خطيرٍ له حظ من القبول والتأييد والفرض، بناءً على حقائق الواقع ومعطيات العصر من استغلال الاتفاقية الدولية لحقوق العاملين، من خلال منظمات حقوق الإنسان، والضغط على الدول لتطبيق الحقوق الواردة فيها، ومن بينها حق اكتساب المواليد من أبناء الوافدين جنسية البلد الذي يولدون فيه، إضافة إلى حق المقيمين فترة طويلة اكتساب الجنسية، فضلاً عن حق لمّ الشمل واستقدام أسر العاملين إلى البلدان التي يعملون بها، وحق الوافد في تغيير مكان عمله، واعتبار الاختلاف على عقد العمل مبرراً غير كافٍ لإبعاد العامل من البلد الذي وفد إليه.

فنحنُ أمام مفكر معطاء، تميز بالصبر والمثابرة، والعزيمة الراسدة، ولم يتوقف عطاءه لأنه منع من النشر أو أبعده من وظيفة، بل استمر ما استطاع لذلك سبيلاً، بتكرار التنبيه والتحذير.

• الرجل الإنسان:

وكما أننا أمام مفكر، فأنا أمام رجل قارب السبعين من عمره، وكما يمتلك ثراء في تجربته الحياتية الخاصة، فأنا وجدنا في كتابه الذي يبصرُ به المعنيين من متخذي القرارات والجماهير العريضة من المواطنين في المنطقة، وجدنا الكثير والكثير من المشاعر الإنسانية، ويتضح لنا هذا الجانب من خلال مقال: "أحرامٌ على بلبله الدوح، حلالٌ للطير من كل جنسٍ"، حيث يرثي بحزنٍ عودة الصحافة القطرية إلى عاداتها القديمة، بحجب الرأي ودفن الرؤوس في الرمال، في وقتٍ يُعتبر الإعلام منبر من لا منبر له، وفي هذا الصدد يقول: "من المخجل أن ننصح العالم كله بالحوار ونعمل من أجل مصالحت الدول والجماعات، وفي الوقت نفسه ترفض صحافتنا مجرد نشر مقالات فردية تحمل وجهة نظر يمكن مقارعتها بالرأي الآخر والحجة".

أما مقاله: "عدتُ حزيناً من أقصر رحلة إلى البحرين"، فإننا نجد الكثير من المشاعر الحزينة، لإعادته - مع الأسف - من قبل الأمن البحريني على الطائرة نفسها، رقم ١٥٤، على متن الخطوط الجوية القطرية، عصر يوم الجمعة الموافق: ٢٠٠٤/٢/١٣م، وتتضح لنا أقوى مشاعر الحزن في تعبيره: "وعزائي في طريق عودتي من أقصر رحلة قمتُ بها إلى البحرين التي تضمُ أصدقاء أعزاء وتحتضنُ فيها قبر والدتي رحمها الله واسكنها فسيح جناته والتي اختارها الله في البحرين في مطلع الخمسينات".

ورغم ذلك فأنا نلاحظ أن هذا الحزن، الذي شابه ذكريات عزيزة لوالدته المتوفاة، لم يخلو من شيء من تلطيف الأجواء بذكر لصديقه العزيز الدكتور محمد جابر الأنصاري، وكأنه يعاتبه لأنها ربما "حسده!"، وهذا ما وجدناه في قوله: "وقد تذكرتُ في طريق عودتي من البحرين على نفس الطائرة حزينا، ما قاله أخي الكبير والصديق العزيز الدكتور محمد جابر الأنصاري... حول تمتعي بالحديث عن الديمقراطية في البحرين، فخطر على بالي أن يكون الأنصاري من أصحاب العيون الحارة".

وعلى هذا النحو، فأنا نجد القسم الرابع والأخير من الكتاب، وبين ثنايا الأسطر وروح الكلمات، والتي تتضمن العديد والعديد من هذه المشاعر الفياضة، فلم تجمععه ببعض الشخصيات الكريمة الفكر وتحمل همّ الشأن العام فحسب، بل أن العلاقات الإنسانية والذكريات الطيبة التي تكونت فأنها لا تزال باقية ببقاء السيرة العطرة لأصحابها.

وهاهو يتحدث عن صديق له استمرت صداقته غير منقطعة على مدى نصف قرن، منذ منتصف خمسينيات القرن العشرين، جمعت به منطلقات مقاربية وهموم واهتمامات ومبادرات مشتركة، وفي هذا الصدد نجده يقول: "فمعالي الأستاذ أحمد خليفة السويدي، مثال للسياسي الذي يتعامل مع السياسة باعتبارها فن الممكن ولذلك مارس التجربة الشجاعة، وشارك في اتخاذ القرارات في الحدود المتاحة لاتخاذ القرارات أو التأثير عليها، انطلاقاً من الممكن وليس المفترض والمرغوب".

تظهر كلمات الحزن والألم جليته، وهو يتحدث ويتذكر الحاج جار الله عمر، كما عرفه، وخاصة في آخر مشهدٍ رآه فيه في حج ١٤٢٢هـ، الموافق ٢٠٠٢م، ويقول عنه: "جار الله عمر، ضميمٌ يمني عربي مسلم حي، يؤثر بعد استشهاده بقدر تأثيره قبل ذلك وربما أكثر. والذي اغتال-غدرًا- جار الله عمر، مثل الذي اغتال غدرًا علي بن أبي طالب رضي الله عنه، يظنُّ أنه يتقرب بذلك الاغتتيال الغادر من الله ويعتقد أن في القتل صلاح الأمة. وما درى كم اقتربت يداؤه من إثم، لأن من قتل نفساً بغير حقٍ فكأنما قتل الناس جميعاً. فلو أن قاتل جار الله عمر رحمه الله، رآه واقفاً بعرفاتٍ كما رأيته، لما أقدم على فعلته الشنيعة".

وكما شاركنا الرجل الإنسان بعض مشاعره وذكرياته، فإنه يعود في ذات الصفحات، ليؤكد لنا خطه المنهجي والفكري، عندما ينشرُ مداخلات الحاج جار الله عمر رحمه الله تعالى، في اللقاء السنوي الحادي عشر لمشروع دراسات الديمقراطية، والذي أقيم في أكسفورد بانكلترا في عام ٢٠٠١م.

وعلى ذات المنوال، فأنا نكتشف في مقال: "وكان وداعاً مع يوسف الشيراوي"، بعداً شفافاً لإنسان محجوبٍ قسراً تحت ظلّ الهموم وثقل المسؤوليات، فيقول عن بعض الجلسات الهامشية للمنتديات والندوات، يقول: "وكان وداعه منذ شهرٍ بالتمام والكمال في اللقاء الخامس والعشرين لمنندى التنمية عندما التقيتُ بالرجل الفاضل والوقور لقاءاتٍ حميمية يتسع الوقتُ فيها للأحاديث الشخصية والذكريات الجميلة والأفكار المجردة من ثقل المسؤوليات الرسمية وضغوطها، على البعد الشفاف من الإنسان المحجوب قسراً بداخلنا".

نحنُ أمام كاتب أثقلته الهموم والاهتمامات وتحمل ضغوط ومسؤوليات الشأن العام. هو رجل يمتلك الفكر الواعي والمستنير، ويمتلك الكثير من المشاعر والأحاسيس التي تتأثر وتؤثر فيما حولها، وتكشف بعداً صافياً.

٤. المصلح والمفكر:

تأسيساً على ما سبق، نستطيع أن نؤكد أننا أمام مفكر صاحب مشروع فكري، تكبد في سبيله الكثير والعناء والمشقة، لا يكتبُ له بشكل عشوائي، أو كلما استجدت قضية ما، وإنما هي الرؤية والبصيرة، النابعة من النية الطيبة. فهو مفكر لديه هاجس وطني، يجعله مهتماً بهموم الوطن، ولديه ارتباط أوسع وانتماء أكبر على المستوى الإقليمي والوطن العربي لتلمسه وحدة القواسم المشتركة في وحدة المصير والوقوع تحت ذات القضايا والمشاكل والمرور بذات التغيرات والمتغيرات، مما جعله وهو صاحب مبدأ وموقف ثابت، كباحثٍ وعالمٍ منذُ شبابه، ومروراً بالتراكم الفكري المتطور بعد ذلك.

ونجده قد اضطر لطرح المشكلات والقضايا مرات ومرات، بسبب قلة الحيلة، مع استمرار تجاهلها -بالرغم من وجاهه حججه-.

فهو رجلٌ فكري، وداعية إصلاح، قد يتفقُ الكثيرين مع آراءه، وقد يختلفون على بعض أجزائها، إلا أنه في النهاية بشرٌ له ما له وعليه ما عليه، لكننا لا نملكُ إلا أن نحترم فيه شجاعته وتحمله لمسؤولية كلمته.

لذا أظنُّ أنه بالإمكان أن نطلق على هذا الكتاب القيم الذي يشكلُ وعياً هاماً للمواطن العربي عموماً والخليجي خاصة، مسمى: "طيبوا النية... قليلو الحيلة"، فما هو إلا توثيق لدعوات إصلاح ومصالحات لمستوى الطرح الذي ساد الساحة العربية عموماً وأقطار مجلس التعاون على وجه الخصوص في الفترة التي يغطيها الكتاب.

